

ضمان الأمن الغذائي العالمي والقواعد الليبرالية للمنظمة العالمية للتجارة: تطابق أم تنافر؟

The difficult adaptation of the guarantee of global food security with the liberal rules of the WTO



د. رفيق مصاد¹

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو – الجزائر.¹

Dr. Rafik Messad^{1*}

University of Mouloud Mammeri Tizi-ouzou (Algeria)¹

تاريخ الاستلام: 2025/04/05 تاريخ القبول للنشر: 2025/05/29 تاريخ النشر: 2025/06/30



الملخص: تتسم العلاقة منذ عقود من الزمن بين حقوق الإنسان والتجارة الدولية بالتعقيد. ويرى البعض بأن القانون الاقتصادي الدولي عامة وقانون المنظمة العالمية للتجارة على وجه الخصوص يهدد حق الشعوب في التغذية. من هذا المنطلق، أصبح الدفاع عن الأمن الغذائي مطلباً متكرراً للدول النامية في كافة التظاهرات السياسية والاقتصادية الدولية، خاصة خلال المفاوضات المتعددة الأطراف تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة. وتتمثل الفكرة المهيمنة لدى المعارضين في تكييف قانون هذه المنظمة مع متطلبات الأمن الغذائي وضمان الاحترام الكامل للحق في التغذية. حق يعاني من آثار الممارسة الليبرالية للمنظمة العالمية للتجارة من انتهاكهم طرف الدول المتقدمة مما ساعد على انتشار أزمة الغذاء في البلدان الفقيرة.

أمام هذه الوضعية، عمدت المنظمة في العشرية الأخيرة على سن العديد من القواعد المدعومة لضمان الأمن الغذائي من بينها الحد من دعم الدول الغنية لصادراتها، تشجيع الفلاحة في الدول النامية، تشجيع الدراسات التي من شأنها تحسين مردودية الفلاحة في هذه الدول...

الكلمات المفتاحية: التغذية، الزراعة، الدول النامية، النمو، الغذاء.

Abstract: The relationship between international trade and human rights is always complex. The threat of international economic law, advocated by the WTO, on the right to food comes up most often in the demands of developing countries during multilateral trade negotiations. Their leitmotif is to adapt WTO law to the requirements of food security. A right which is repeatedly violated by developed countries and which suffers the pangs of the liberal practice of the WTO, which favors the spread of food crises in disadvantaged countries.

Regardless of the supporters of liberalization who claim that the transformation of international trade law will increase the availability and accessibility of food products on a global level, the rules and practice of the WTO are far from addressing the problem of access of entire sections of the world's population to sufficient nutrition.

Keywords: nutrition; food security; addiction; agricultural products.

مقدمة:

إن مسألة الأمن الغذائي، والذي لا يمكن ضمانه إلا في حالة استفادة كل السكان في كل وقت من كميات كافية من غذاء صافي و سليم لعيش نشط و في صحة جيدة¹، فرضت نفسها في كل المفاوضات الاقتصادية والزراعية عبر العالم.

إن ضمان الغذاء لكل سكان المعمورة هو حق كفلته العديد من النصوص الدولية نذكر منها المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان و المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية ، لكن ذلك لم يمنع من تعرض هذا الحق لخروقات عديدة، خاصة من مؤيدي التجارة الحرة و التحرير الكلي للأسواق².

إن هدف ضمان الأمن الغذائي العالمي غير متطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة و التي تعد هيئة مشجعة لليبرالية المفرطة في بعض الظروف، و مما زاد من الأمر تعقيدا هو خرق القوى الاقتصادية (خاصة الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي) للوائح التي تحتوي على نوع من الحماية لمصالح الدول النامية، و هذا ما يعيق أكثر مساعي هذه الدول في ضمان الغذاء لمواطنيها.

ولقد منح الدول الكبرى لمساعدات لمنتجاتها و مصدريها للمواد الغذائية خلل في المبادلات التجارية الدولية، و عبء ذلك الخيار تتحمله دائما الدول الفقيرة، و التي تجابه غلاء المواد التي تصل إلى أسواقها. ما يعاب أيضا على المنظمة العالمية للتجارة هو عدم مطابقة نظام معاملتها التفضيلية و التمييزية مع الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للدول النامية ، و التي من المفترض أن هذا النظام موجه اليها قصد تخليصها من الآثار السلبية المحتملة لفتح الأسواق.

بالرغم من اعتماد جولة الدوحة، و التي سميت ب "جولة التنمية"، لبعض القرارات والتعديلات على قوانين المنظمة. لكن هذه التغييرات لم ترق إلى طموحات الدول النامية التي ترى أن مطالبها المتعلقة بإلغاء الكلي للمساعدات الممنوحة للمصدرين لم تجد بعد آذان صاغية. هذا ما اثر سلبا على مسار الجولة و التي لم تختتم

¹ALPHA Arlène, GERARD Françoise, HERMELIN Bénédicte, WAGNER Anne, « Impact des mesures de soutien à l'exportation et de l'aide alimentaire sur la sécurité alimentaire », Rapport d'études financé par la Commission européenne et le Gret (Groupe de Recherche et d'Echanges Technologiques), Paris, Octobre 2006. In : https://agritrop.cirad.fr/536774/1/document_536774.pdf

² نجد أن الحق في التغذية أشير إليه أيضا في العديد من المواثيق الدولية على غرار المادة السادسة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان و الاتفاقية الدولية المتعلقة بحظر كل أشكال التمييز تجاه الاطفال (المادتين 12 و 14) لمزيد من التفاصيل، طالع: BERGER RICHARDSON Sarah et DEHAIBI Laura, « L'agriculture et la sécurité alimentaire: un défi insurmontable pour l'OMC? », in : « Réforme de l'OMC : vers un nouveau multilatéralisme économique », ouvrage collectif sous la direction de Geneviève Dufour et Richard Ouellet, Presses de la SQDI, Sherbrooke (Canada), 2024, pp.173- 192, p.179.

24 سنة بعد افتتاحها و أثر ذلك خاصة على المفاوضات حول المواد الزراعية مما يفسر عدم اعتماد، إلى غاية الان لأي اتفاق زراعي جديد.

تسعى هذه الورقة البحثية الى تحليل اخر التطورات التي يعرفها مسار العمل على تطابق قانون التجارة الدولية مع حماية الحق في التغذية . سنحاول الرد على الاشكالية المتعلقة بمدى مطابقة قواعد المنظمة العالمية للتجارة مع حتمية الاحترام التام للحق في الغذاء و ضمان الأمن الغذائي العالمي؟

للإجابة على ذلك ارتأينا الى تقسيم العمل الى ثلاثة مباحث. نتناول في الأول دراسة القواعد المتعلقة بالأمن الغذائي، المحتواة في قانون المنظمة العالمية للتجارة و التي لاقت انتقادات لاذعة من طرف الدول النامية (المبحث الثاني). في المبحث الثالث سنتعرض لمعالجة المنظمة لمسألة الأمن الغذائي العالمي في العشرية الاخيرة.

المبحث الأول:

عدم مطابقة التوجه الليبرالي للمنظمة العالمية للتجارة

مع متطلبات الدفاع عن الحق في الغذاء

رغم أن الاتفاقيات الملحقة بإعلان مراكش المعلن لميلاد المنظمة العالمية للتجارة تحتوي على العديد من الأحكام المتعلقة بضمان الأمن الغذائي¹. لكن تعدد التفسيرات المعطاة لهذه الترتيبات ووجود الأحكام في اتفاقيات مختلفة صعب من مأمورية البلدان النامية و التي ليس لها الإمكانيات القانونية الضرورية للبحث عن المادة القانونية التي في صالحها أو التي يتوجب التحجج بها².

إضافة إلى هذا العائق، تشكل سياسة الدعم للمنتجين و المصدرين للمواد الزراعية و التي تنتهجها الدول المتقدمة عملا معيقا لتحقيق الدول الضعيفة لأمنها الغذائي (مطلب أول)، كما لهذه السياسة تأثيرا سلبيا على تقاوم التبعية الغذائية لهذه الدول تجاه دول الشمال (مطلب ثان).

¹ إلى جانب اتفاق الزراعة، نجد أحكاما متعلقة بالأمن الغذائي سواء في الاتفاق المتعلق بتطبيق التدابير الصحية و تدابير الصحة النباتية (l'accord sur l'agriculture ; l'accord sur l'application des mesures sanitaires et phytosanitaires)، الاتفاق المتعلق بالدعم و التدابير التعويضية (l'accord sur les subventions et les mesures compensatoires).

² أنظر في هذا الصدد: MESSAD Rafik, « De l'effectivité du traitement spécial et différencie dans le droit de l'OMC », thèse de doctorat en droit, Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou, 2018, p.178.

المطلب الأول: التأثير السلبي لسياسة الدعم للمنتجين والمصدرين للمواد الزراعية والتي تنتهجها الدول المتقدمة على تدني الأمن الغذائي العالمي

إن لسياسة الدعم المنتهجة من طرف عدد معتبر من الدول المتقدمة، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، تأثيرا كبيرا على تردّي وتدني الأمن الغذائي العالمي. إلى جانب ذلك. وتعد هذه السياسة خرقا صريحا لقوانين المنظمة العالمية للتجارة وللتزامات هؤلاء الأعضاء.

يضر هذا الخرق كثيرا بمصالح الدول الفقيرة و التي ليس لديها إمكانيات مالية و اقتصادية لمنح مثل هذه الامتيازات لفلاحيتها أو لمصدريها. هذا ما ينجر عنه تسارع الاستيراد مع كل ما يحمله ذلك من تأثير سلبي على المنتجين المحليين والذين عليهم منافسة مواد غذائية مستوردة تصل إلى سوقهم المحلية بأثمان في بعض الأحيان أدنى من سعر تكلفة المواد المنتجة محليا. هذا ما يساهم في تكبد المنتجين لخسائر كبيرة مما يدفعهم ويرغمهم إلى ترك مهنتهم الزراعية نظرا لتناقص الأرباح¹.

لهذا السبب، يتوجب على المنظمة أن تضع إطار قانوني يمنع منح كل المساعدات المحظورة² (subventions prohibées). وهذا قصد جعل النظام المطبق على التجارة الدولية للمنتجات الزراعية يتماشى مع التطورات التي لحقها نظام التجارة الخاص بالمواد الأخرى³.

إن وفرة المواد الغذائية، والذي يعد من بين الشروط التي وضعتها الفاو (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) لضمان الأمن الغذائي، مهددة بتحطيم الأسواق المحلية تحت تأثير سياسة الدعم المنتهجة من طرف الدول الغنية والتي ينجر عنها الجوع و ندرة الغذاء. وبالتالي المساس بطريقة جلية بحق السكان في التغذية . تعد هذه السياسات أكبر خطر على ضمان الحق في التغذية لكل سكان المعمورة.

المطلب الثاني: تفاقم التبعية الغذائية للدول النامية كعامل إضافي لتدهور الأمن الغذائي العالمي

تؤثر المساعدات الحكومية التي تقدمها دول الشمال في الرفع من حجم تبعية الدول النامية تجاه الدول الكبرى في مجال المواد الغذائية. أمام التذبذب الذي تعرفه الأسواق المحلية، يكون المستهلك وتجار التجزئة في الدول النامية أمام حتمية اقتناء مواد مستوردة، نظرا لوفرتها وبيعها بأثمان تكون عادة أقل من أسعار المنتجات المحلية وذلك بسبب استفادتها من دعم حكومي.

¹ أنظر في هذا الصدد: LOCHAK Danièle et CHAMPEIL DESPLATS Véronique, *Libertés économiques et droits de l'Homme*, Presses Universitaires de Paris Ouest, Paris, 2011, p. 155.

² يجب الإشارة هنا أنه وبالرغم من أن قواعد المنظمة العالمية للتجارة تمنع الدعم في العديد من اتفاقياتها، لكن هذا لا يمنع من سماحها لبعض الأنواع من الدعم مثل ذلك الدعم المخصص لترقية البحوث، الدعم المقدم لفائدة المناطق المحرومة...

³ WANG Zhen Kun et WINTERS Alan, « Pour un consensus à l'OMC qui englobe les pays en développement, ou comment concilier l'inconciliable », in : « *Développement, commerce et OMC* », ouvrage collectif dirigé par ENGLISH Philip et HOEKMAN Bernard, Editions Economica, Paris, 2004, p.329.

لا تشجع هذه الوضعية بتاتا المنتجين المحليين، و الذين يتأثرون بهذه المنافسة. وهو الأمر الذي يدفع الكثير منهم إلى ترك العمل في المجال الفلاحي والزراعي مما ينقص من حجم إنتاج بلدانهم ويزيد من تبعيتها إلى المنتجات المستوردة من دول الشمال¹. هذا كله جعل من الدول النامية، والتي كانت مصدرة للمواد الغذائية إلى غاية سنوات السبعينات، بلدانا تعتمد فقط على الاستيراد². مهدت هذه الوضعية في جعل العديد من البلدان النامية محلا لازمة متواصلة لنقص الغذاء.

يشكل التضيق على الدول النامية، بموجب قرارات غير مدروسة متخذة من طرف أجهزة المنظمة العالمية للتجارة ومنع تقريبا لكل تدخل للسلطات العمومية قصد دعم الأمن الغذائي وتموين سكان المناطق الجبلية والناحية. عاملا آخر يعاب على مساعي المنظمة والتي تتعرض لانتقادات لاذعة خاصة منذ بداية الألفية الثالثة³.

المبحث الثاني:

الإجماع على ضرورة مراجعة قانون المنظمة العالمية للتجارة لجعله أكثر ضمانا للأمن الغذائي العالمي

بالرغم من قناعتها بأن للتجارة دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، تصر الدول النامية على ضرورة إلغاء كل العوائق أمام التوازن التجاري الدولي، خاصة المساعدات الحكومية الممنوحة من طرف الدول المتقدمة وهذا قصد السماح لكل البلدان من جني أرباح وثمار تحرير تجارتها (مطلب أول). قدمت البلدان النامية مطلب آخر يتعلق بضرورة وضع ميكانيزمات إضافية قصد دعم الأمن الغذائي في الدول الأقل تقدما (مطلب ثان).

المطلب الأول: إصرار البلدان النامية على ضرورة إلغاء كل المساعدات الحكومية الممنوحة للمنتجين والمصدرين الغذائيين

يشكل إلغاء كل المساعدات الحكومية الممنوحة للمنتجين و المصدرين الغذائيين المطلب الأساسي للبلدان النامية، خاصة منذ افتتاح جولة الدوحة في 2001. منح افتتاح هذه الجولة، والتي أريد منها أن تكون "جولة للتنمية"، الأمل للدول النامية على أن تتوج المحادثات بإلغاء كلي و نهائي لهذا الدعم الذي أرهقها كثيرا. إلغاء لا مفر منه إذا أرادت المجموعة الدولية التوصل إلى حل لمعضلة الأمن الغذائي العالمي و التي تفاقت أكثر تحت تأثير التغيرات المناخية.

¹ أنظر: LOCHAK Danièle et CHAMPEIL DESPLATS Véronique, op.cit, p. 154.

² نزع فاطيمة الزهرة، "واقع الأمن الغذائي في الدول النامية"، مجلة المؤسسة، العدد 06، الجزائر، 2017، ص ص 137-151، ص 139.

³ MESSAD Rafik, Organisation Mondiale du Commerce: Comprendre le traitement préférentiel dédié aux pays en développement, Editions l'Harmattan, Paris, 2024, p.119.

إن إلغاء هذا الدعم يعزز ليس فقط الحق في التغذية و لكن أيضا الحق في الشغل كون أن مناصب عمل الآلاف من مستخدمي القطاع الفلاحي أصبحت مهددة كما وضحناه سابقا. رغم كل التجاذبات والاختلافات بين الأعضاء والذي أدى إلى تأخر كبير في اختتام الجولة إلا أن هذا الأمل يبقى متاحا وتتشبث به البلدان النامية إلى غاية اليوم .

يحظى مطلب إلغاء الدعم الحكومي للمنتجين والمصدرين بدعم حتى من اللجنة الدولية للطابع الاجتماعي للعولمة (Commission mondiale sur la dimension sociale de la mondialisation) و التي رافعت لصالح تجارة متعددة الأطراف والتي تذر أرباح لكل المتدخلين. ترى هذه اللجنة بأن الحماية (le protectionnisme) في المجال الفلاحي هو عائق كبير يبطل الكثير من المزايا التي يمنحها الدعم العمومي للتنمية (Aide Publique au Développement: APD)¹.

المطلب الثاني: تأييد المطلب الرامي إلى وضع نظام تفضيلي إضافي قصد دعم الأمن الغذائي في البلدان الأقل تقدما

كما لا يخفى على أحد، فالأمن الغذائي مهدد بصورة أكبر في البلدان الأقل تقدما² (les pays moins avancés – PMA) والتي تشكل الحلقة الأضعف بين البلدان النامية. هذا كله ما أفضى الى ظهور مطلب آخر يتمثل في ضرورة وضع نظام تفضيلي إضافي لصالح هذه الدول الضعيفة قصد مساعدتها على توفير الغذاء لمواطنيها .

تعد هذه الدول التي تفتقر إلى الإمكانيات التقنية واللوجستية التي تسمح لها بدعم إنتاجها الغذائي الأكثر خوفا من تبعات الليبرالية والفتح التام للأسواق. وهذا بالرغم من كونها غير معارضة لسياسة التفتح الاقتصادي وإنما تطالب فقط بنظام تفضيلي يتلاءم مع وضعها الاقتصادي والاجتماعي. ترى هذه الدول أن النظام التفضيلي الحالي لا يناسبها بتاتا و إنما هو نظام يخدم فقط كبرى البلدان النامية ، بالخصوص دول البريكس (البرازيل ، روسيا، الصين، الهند وجنوب إفريقيا).

فيما يخص الطريقة الواجب اعتمادها قصد وضع هذا النظام التفضيلي "الإضافي" لصالح هذه البلدان، يجب الإشارة أن الاقتراح الذي لقي أكثر ترحابا يبقى ذلك الذي يطالب بتكملة وتنظيم القرار المتعلق بالبلدان

¹ لمزيد من التفاصيل اطلع على التقرير المعنون: « Une mondialisation juste : créer des opportunités pour tous », Publication de la Commission mondiale sur la dimension sociale de la mondialisation, Genève, 2004. In: <http://www.ilo.org/public/french/wcsdgc/docs/report.pdf>.

² إن فئة البلدان الأقل تقدما هي فئة أحدثتها منظمة الأمم المتحدة في سنة 1971 . تضم هذه الفئة البلدان الأقل تطورا في العالم سواء في الجال الاجتماعي ، أو الاقتصادي . تضم هذه الفئة حاليا 46 بلدا أغلبها تقع في القارة الإفريقية.

المستوردة للمنتجات الغذائية (Décisions sur les pays importateurs nets de produits alimentaires)¹ بأحكام إضافية و تفضيلية لا تستفيد منها الا البلدان الأقل تقدماً².

المبحث الثالث:

الإصلاحات المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للتجارة

في إطار مسعى ضمان الأمن الغذائي العالمي

يعد ضمان الأمن الغذائي العالمي مسألة جوهرية في المفاوضات المتعددة الأطراف تحت غطاء المنظمة العالمية للتجارة. هذه المحادثات أفضت إلى المصادقة على العديد من القرارات المشجعة للحد من أزمة الغذاء العالمية.

من بين هذه القرارات، نشير إلى القرار المتعلق بعدم الاحتجاج على حيافة الدول لمخزونات عمومية لغرض الأمن الغذائي (non-contestation de la détention par les PED de stocks publics à des fins de sécurité alimentaire). وهو ما سنتناوله في المطلب الأول، قبل التطرق الى قرار آخر متعلق بالتخلي التدريجي عن المساعدات الممنوحة للمصدرين (مطلب ثان). سمحا المؤتمرين الوزاريين الاخيرين، والمنعقدين على التوالي في جنيف في 2022 و في ابو ظبي (2024) اعتماد قرارات مهمة متعلقة بالأمن الغذائي (مطلب ثالث). بالموازاة مع ذلك، تسعى المنظمة إلى ضم جهودها إلى جهود منظمات أخرى قصد الدفع بمسار ضمان الأمن الغذائي العالمي (مطلب رابع).

المطلب الأول: القرار المتعلق بعدم الاحتجاج على حيافة الدول لمخزونات عمومية لغرض الأمن الغذائي

تعاني الدول النامية منذ مدة من الطعون المقدمة ضدها و التي تستهدف حيازتها الدول لمخزونات عمومية لغرض الأمن الغذائي و التي تعتبرها بعض الدول و كأنها عامل مؤثر في اختلالات المبادلات التجارية العالمية، رغم أن هذا التخزين الذي بموجبه تشتري السلطات العمومية محاصيل لدى الفلاحين بأثمان مقننة (à des prix administrés) لا يهدف سوى لتحسين البلد من ندرة المواد الغذائية و توزيع المواد المخزنة على التجار و على المواطنين في حالة الضرورة .

¹Décision sur les mesures concernant les effets négatifs possibles du programme de réforme sur les pays les moins avancés et les pays en développement importateurs nets de produits alimentaires, in : https://www.wto.org/french/docs_f/legal_f/35-dag.pdf

² هذا الاقتراح يستند على التقرير الذي مفاده أن 40 بلد من بين الـ 49 بلد مستورد للمواد الغذائية ينتمون الى فئة البلدان الأقل تقدماً. أنظر في هذا المجال: MESSAD Rafik, « Le contentieux agricole dans le cycle de Doha », mémoire de magister en Droit de la coopération internationale, faculté de droit et des sciences politiques de l'Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou, 2011, p.176.

على هامش المؤتمر الوزاري المنعقد في مدينة بالي الإندونيسية سنة 2013، اتفق الأعضاء على وقف الاعتراض عن اعتماد الدول النامية لهذا النوع من المخزونات، وهذا مهما كانت نسبة الدعم الحكومي للمواد المخزنة. هذا الإجراء المؤقت لم يمنع المنظمة من اطمئنان الدول النامية على أنها ستعتمد إجراء نهائي لحل هذه المشكلة التي تؤرق العديد من الدول¹.

هذا القرار ورغم جديته، في نظر البعض، إلا أنه تعرض لانتقادات لاذعة من طرف الدول النامية و التي ترى أنه لا يسمح بإنشاء وتكوين مخزونات جديدة ولا يطبق بالتالي الا على المخزونات الموجودة قبل سنة وبالتالي لا يسمح للأعضاء بإدراج مواد أساسية جديدة. كل هذا لا يصب، حسب وجهة نظر المنتقدين، إلا في صالح الدول الناشئة (les pays émergents)، على غرار الهند و إندونيسيا و التي تحوز على برامج لضمان الأمن الغذائي و هذا على حساب الدول الفقيرة و التي ليس لها إمكانيات لتفعيل مثل هذا النوع من البرامج².

أعطى المشاركين في المؤتمر الوزاري المنعقد في نيروبي الكينية سنة 2015 الشرعية للتصرف المتمثل في السماح بحيازة الدول لمخزونات عمومية لغرض الأمن الغذائي، وذلك بالمصادقة على قرار وزاري متعلق بحيازة مخزونات عمومية لغرض الأمن الغذائي³. هذا القرار الذي يؤكد ويدعم قرار مماثل اعتمدته المجلس العام في 27 نوفمبر 2014 أريد منه أن يكون بداية حل لأزمة الأمن الغذائي ، خاصة وأنه يلزم الأعضاء العمل في إطار بناء قصد التوصل الى حل نهائي و دائم للمسألة المتعلقة بحيازة مخزونات عمومية لغرض الأمن الغذائي⁴.

المطلب الثاني: الاتفاق على الإلغاء التدريجي للمساعدات المقدمة لمصدري المواد الغذائية

شكلت المساعدات التي تقدمها الدول الكبرى لمصدري المواد الغذائية عائقا كبيرا و حجر عثرة للمشاركين في المفاوضات الزراعية تحت راية المنظمة العالمية للتجارة. عرفت هذه المعضلة نوع من الانفراج في سنة 2015، بعد انعقاد المؤتمر الوزاري في نيروبي أين تمت المصادقة على قرار وزاري وصف بالتاريخي كونه يتعلق بالإلغاء التدريجي للمساعدات المقدمة لمصدري المواد الغذائية. هذا القرار يحتوي على قواعد جديدة حول كيفية منح المساعدات للصادرات المتعلقة بالمنتجات الزراعية⁵.

¹ اقتبست من الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة: <https://www.wto.org>

² طالع: BERGER RICHARDSON Sarah et DEHAIBI Laura,, op.cit, p.184

³ Décision ministérielle sur la détention de stocks publics à des fins de sécurité alimentaire, adoptée le 19 décembre 2015 (Document : WT/MIN(15)/44-WT/L/979), in : <https://www.wto.org>

⁴ انظر الفقرة الثانية من Décision ministérielle sur la détention de stocks publics à des fins de sécurité alimentaire، مرجع سابق.

⁵ أنظر: Décision ministérielle du 19 décembre 2015: WT/MIN(15)/45- WT/L/980 in : https://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/mc10_f/1980_f.htm

يعد هذا القرار دعماً قوياً لتحقيق الهدف 2b من الأهداف العالمية للتنمية (Objectifs Mondiaux pour le développement-OMD) والمتعلق بهدف "التنمية المستدامة مع الحد من الجوع".

المطلب الثالث: التطورات المسجلة خلال المؤتمرين الوزاريين الأخيرين (2022 و 2024)

حقق المؤتمر الوزاري المنعقد في جنيف في الفترة الممتدة من 12 إلى 17 جوان 2022 تقدماً ملحوظة فيما يتعلق ببعث التجارة العالمية بعد تأثرها الكبير بالأزمة الصحية (كوفيد 19)، كما سجلت خلال هذا المؤتمر تطورات إيجابية فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية.

في موضوع الأمن الغذائي، انتهى المؤتمر على نتيجتين مهمتين في مجال التداخل والعلاقة بين التجارة الدولية و ضمان الأمن الغذائي. تتعلق النتيجة الأولى باعتماد قرار¹ يعفي المنتجات الغذائية من القيود المتعلقة بالصادرات عندما يتعلق الأمر بصادرات بعثت ليقنتيها البرنامج الغذائي العالمي² (Programme alimentaire mondial :PAM)

يشكل الإعلان الوزاري المتعلق بالإجابة المستعجلة لحالة اللاأمن الغذائي³ النتيجة الثانية من النتائج المنبثقة عن قمة جنيف. بموجب هذا الإعلان، سمح للأعضاء أن يضعوا ، في نوفمبر 2022، برنامج عمل متعلق بالأمن الغذائي و خاص بالبلدان الأقل تقدماً (les pays les moins avancés :PMA) والدول النامية المستوردة للمواد الغذائية. (les pays en développement importateurs nets de produits alimentaires).

رغم أنه لم يتعرض بصفة صريحة لمسألة الأمن الغذائي، لكن اشغال المؤتمر الوزاري الأخير والذي احتضنته العاصمة الاماراتية أبو ظبي (26- 29 فيفري 2024) لم يغفل هذه المسألة، و التي تعرض إليها سواء خلال المحادثات المتعلقة بدعم الاقتصاديات الصغيرة (le soutien des petites économies) أو خلال تلك المتعلقة بدعم الأعضاء الذين غادروا فئة الدول الأقل تقدماً حتى لا يتأثروا كثيراً من ترقيتهم الى مصاف الدول النامية و حتى لا يتأثروا كثيراً بعد الأزمة الصحية العالمية⁴.

المطلب الرابع: اعتماد شراكة بين منظمات دولية للدفاع المشترك ضد العوامل المهددة للأمن الغذائي العالمي

¹Décision ministérielle sur l'exemption des prohibitions ou restrictions à l'exportation pour les achats de produits alimentaires du programme alimentaire mondial adoptée le 17 juin 2022 in : <https://docs.wto.org>

²يعد برنامج الاغذية العالمي (PAM) منظمة انسانية رائدة في مجال تقديم المساعدات الغذائية و إنقاذ الأرواح من شبح المجاعة . تأسس هذا البرنامج ، تحت رعاية الامم المتحدة سنة 1961.

³Déclaration ministérielle sur la réponse urgente à l'insécurité alimentaire adoptée le 17 juin 2022 in : <https://docs.wto.org>

⁴ أنظر : Déclaration ministérielle sanctionnant les travaux de la 13eme conférence ministérielle d'Abou Dabi, adoptée le 02 mars 2024, in : <https://docs.wto.org>

قصد جعل التجارة عامل مساعد في ترقية الأمن الغذائي العالمي، تتعاون المنظمة العالمية للتجارة مع هيئات دولية أخرى قصد إيجاد حلول فعالة لأزمة الغذاء العالمي.

في هذا الصدد، تشارك المنظمة في الفوج العالمي للتدخل في حالة أزمة غذائية وطاقوية ومالية (Groupe mondial d'intervention en cas de crise alimentaire, énergétique et financière) والمشكل في مارس 2022 من طرف الأمين العام للأمم المتحدة . كما تشارك المنظمة إلى جانب عدد من المنظمات الدولية الأخرى في نظام الإعلام عن الأسواق الزراعية و الذي بعث بقرار من مجموعة العشرين G20 قصد دعم الشفافية في المبادلات و ترقية الحوار في مجال السياسات الواجب إتباعها للحد من ارتفاع الأسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية .

إلى جانب كل هذا، ترعى المنظمة العالمية للتجارة حوار حول التجارة العالمية للمواد الغذائية وذلك بغرض التوصل إلى تحديد الدور الذي يجب أن تلعبه التجارة الدولية في مسعى الحد من تدهور الأمن الغذائي العالمي. شارك في هذه المحادثات العديد من الخبراء، المنظمات غير الحكومية، ممثلي عالم الأعمال، جامعيين... من بين الدورات المبرمجة، إلى حد الآن. وجب التطرق إلى تلك المنظمة بتاريخ 28 فيفري 2023 و التي بموجبها تمكنت بعض الهيئات الدولية، على غرار صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بعرض أعمالها الهادفة إلى الحد من اللأمن الغذائي في البلدان الأكثر تعرضا لهذه الأزمة، خاصة فيما يتعلق بتمويل النشاطات الداعمة لتحسين و تطوير إمكانيات الإنتاج¹.

سمحت هذه المباحثات، من جهة أخرى، لبعض الأعضاء من سرد تجاربهم المتعلقة بتسيير تبعات تغير و تذبذب أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية².

¹ أنظر: الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة: www.wto.org

² أنظر: الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة: www.wto.org

خاتمة:

إن ضمان حق كل سكان المعمورة في الحصول على الغذاء و الحد من المجاعة هو التزام يجب ان يجلب تضافر جهود كل أطراف المجموعة الدولية. إن السعي للحد من مشكلة نقص الغذاء العالمي يوقع على عاتق المجتمع الدولي التزام يتمثل في ضرورة توفير لهذا المسعى نفس الإمكانيات المسخرة للحد من انتشار الأوبئة مثل السيدا و كوفيد 19. والتي تضرب، بنفس الوتيرة وبنفس الآثار، بلدان شمال المعمورة وبلدان جنوبها، حتى تتأكد الرغبة من تحقيق النتائج المرجوة.

توصلت دراستنا هذه الى نتيجة مفادها أنه لا مفر من تعديل و إصلاح قانون المنظمة العالمية للتجارة بصورة تجعله يضمن استفادة كل الأطراف من امتيازات و عائدات الليبرالية. رغم كل الانتقادات التي طالته والتي حملته مسؤولية تفاقم الأزمة الغذائية عبر العالم وذلك لمنعه كل السياسات الداعمة للاكتفاء الغذائي الذاتي، لكن يجب على قانون التجارة الدولية أن يساير ويتماشى مع هدف التنمية، وذلك قصد التصدي لتدهور الأمن الغذائي كونه قانون يسمح بتداول الثروات و تبادل المنتجات و المواد الغذائية عبر كل أقطار العالم¹.

إن نجاح رفع التحدي الخاص بضمن الأمن الغذائي العالمي يفرض على المنظمة العالمية للتجارة وعلى المنظمات الدولية الأخرى المتدخلة في مجال التجارة الدولية للمواد الغذائية أن تضع مخططا لمبادلات تجارية عالمية تركز على المبادئ التالية:

1. إلغاء الدعم المقدم للصادرات الغذائية والتي تخص ضمانات الديون المخصصة للتصدير، وبرامج التأمينات.
2. ضمان الدول النامية لمزارعيها ، خاصة الصغار منهم لأراضي فلاحية ومساحات للاستثمار الفلاحي. هذا لأنه واضح للعيان أن حل أزمة الغذاء العالمي لن يتأتى من ترقية الصادرات. ولكن من تشجيع الفلاحة المحلية و ترقية الإنتاج والإنتاجية المحليين.
3. مضاعفة البرامج الدولية المتعلقة بالتكوين و ترقية إمكانيات الابتكار وهذا حتى تساعد هذه البرامج في ترقية مداخل العمال الأقل تأهيلا في الدول النامية. هذه البرامج ستساعد أيضا في تنويع المنتجات المزروعة، استعمال وسائل راقية سواء في الري ، في التهجين ، انتقاء البذور... هذا كله سيساعد لا محالة في ترقية الانتاجية مما يؤثر بالإيجاب على وفرة المواد الغذائية في البلدان النامية.

¹JOURDAIN- FORTIER Clotide et LOQUIN Eric, « Droit du commerce international et sécurité alimentaire », Revue internationale de droit économique, n° 04/2012 (t. XXVI), Paris, 2012, pp. 21-47, p.23.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: باللغة العربية:

- نزعي فاطيمة الزهرة ، "واقع الامن الغذائي في الدول النامية"، مجلة المؤسسة، العدد 06، الجزائر، 2017، ص ص 137- 151.

ثانياً : باللغة الفرنسية:

A : OUVRAGES :

- 1- LOCHAK Danièle, CHAMPEIL DESPLATS Véronique, Libertés économiques et droits de l'Homme, Presses Universitaires de Paris Ouest, Paris, 2011.
- 2- MESSAD Rafik, Organisation Mondiale du Commerce: Comprendre le traitement préférentiel dédié aux pays en développement, Editions l'Harmattan, Paris, 2024.

B : ARTICLES :

- 1- HAMMOUDI Abdelhakim, HAMZA Oualidet MIGLIORE Stefano , « *Sécurité alimentaire dans les pays en développement : quelle contribution des Filières d'exportation ?* », Revue d'économie politique n° 04/2015/ (Vol. 125), Paris, 2015, pp. 601- 631.
- 2- JOURDAIN- FORTIER Clotilde, LOQUIN Eric, « *Droit du commerce international et sécurité alimentaire* », Revue internationale de droit économique, n° 04/2012 (t. XXVI), Paris, 2012, pp. 21-47.
- 3- BERGER RICHARDSON Sarah , DEHAIBI Laura, « *L'agriculture et la sécurité alimentaire: un défi insurmontable pour l'OMC?* », in : « Réforme de l'OMC: vers un nouveau multilatéralisme économique », ouvrage collectif sous la direction de Geneviève Dufour et Richard Ouellet, Presses de la SQDI, Sherbrooke (Canada), 2024, pp.173- 192.
- 4- WANG Zhen Kun et WINTERS Alan, « Pour un consensus à l'OMC qui englobe les pays en développement, ou comment concilier l'inconciliable », in : « Développement, commerce et OMC », ouvrage collectif dirigé par ENGLISH Philip et HOEKMAN Bernard, Editions Economica, Paris, 2004.

C : THESES ET MEMOIRES :

- 1- MESSAD Rafik, « *De l'effectivité du traitement spécial et différencié dans le droit de l'OMC* », thèse de doctorat en droit, Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou, 2018.
- 2-, « *Le contentieux agricole dans le cycle de Doha* », mémoire de magister en Droit de la coopération internationale, faculté de droit et des sciences politiques de l'Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou, 2011.

D : Documents:

- 442 -	ضمان الأمن الغذائي العالمي والقواعد الليبرالية للمنظمة العالمية للتجارة: تطابق أم تنافر؟	رفيق مصاد
---------	--	-----------



- 1- Déclaration de Rome sur la sécurité alimentaire et plan d'action du sommet mondial de l'alimentation, Rome, 13 au 17 novembre 1996, in : <https://www.fao.org>
- 2- Décision ministérielle du 19 décembre 2015 : WT/MIN(15)/45- WT/L/980 in : <https://www.wto.org/>
- 3- Décision ministérielle sur la détention de stocks publics à des fins de sécurité alimentaire, adoptée le 19 décembre 2015 (document : WT/MIN(15)/44- WT/L/979), in : <https://www.wto.org>
- 4- Décision ministérielle sur l'exemption des prohibitions ou restrictions à l'exportation pour les achats de produits alimentaires du programme alimentaire mondial adoptée le 17 juin 2022, in : <https://docs.wto.org>
- 5- Déclaration ministérielle sur la réponse urgente à l'insécurité alimentaire adoptée le 17 juin 2022 in : <https://docs.wto.org>
- 6- Déclaration ministérielle sanctionnant les travaux de la 13eme conférence ministérielle d'Abou Dabi, adoptée le 02 mars 2024, in : <https://docs.wto.org>

E : DOCUMENTS :

- 1- ALPHA Arlène, GERARD Françoise, HERMELIN Bénédicte, WAGNER Anne, « *Impact des mesures de soutien à l'exportation et de l'aide alimentaire sur la sécurité alimentaire* », Rapport d'études financé par la Commission européenne et leGret (Groupe de Recherche et d'Echanges Technologiques), Paris, Octobre 2006. in : https://agritrop.cirad.fr/536774/1/document_536774.pdf
- 2- Comité des droits économiques, sociaux et culturels, Vingtième session, Genève, 26 avril - 14 mai 1999, Point 7 de l'ordre du jour, Observation générale 12 : Le droit à une nourriture suffisante (art. 11), in : <https://www.right-to-education.org/fr/resource/comit-des-droits-conomiques-sociaux-et-culturels-observation-g-n-rale-no12-le-droits-une>
- 3- « *Une mondialisation juste : créer des opportunités pour tous* », Publication de la Commission mondiale sur la dimension sociale de la mondialisation, Genève, 2004 est disponible sur le lien : <http://www.ilo.org/public/french/wcsdg/docs/report.pdf>